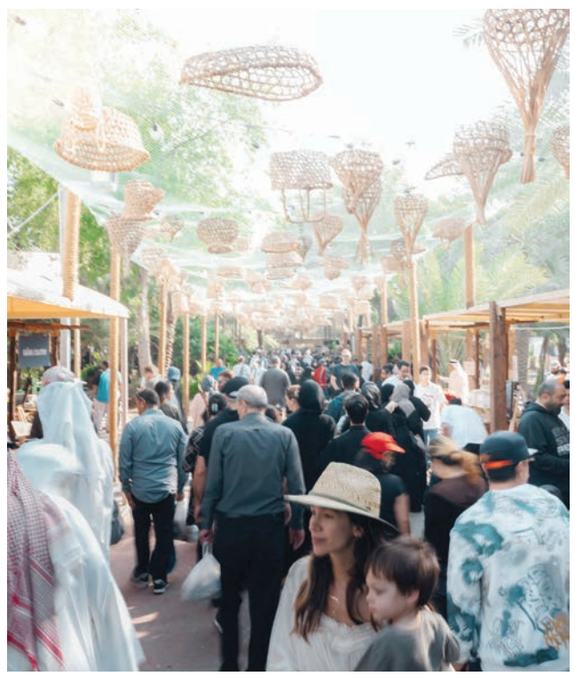
أخبار البحرين
أخبار الخليج
العدد (17772) - السنة الحادية والخمسون - الخميس 9 جمادى الآخرة 1448هـ - 19 نوفمبر 2026م
www.akhbar-alkhaleej.com

وكيل الزراعة والثروة الحيوانية: إقبال كبير على التسجيل للمشاركة في سوق المزارعين البحرينيين





أعلن المهندس عاصم عبداللطيف عبدالله وكيل الوزارة لشؤون الزراعة والثروة الحيوانية بوزارة شؤون البلديات والزراعة انتهاء فترة التسجيل للمشاركة في النسخة الرابعة عشرة من سوق المزارعين البحرينيين لموسم 2026–2027، بعد استقبال عدد كبير من الطلبات من مختلف الفئات.

وأوضح أن الإقبال الكبير على التسجيل يعكس اهتمام المزارعين والمنتجين بالمشاركة في السوق، الذي يمثل منصة وطنية لتسويق المنتجات الزراعية المحلية، وإتاحة فرص مباشرة أمام المنتجين، والتعريف بتنوع الإنتاج الزراعي البحريني وجودته.

وبيّن أن وزارة شؤون البلديات والزراعة تنظم النسخة الرابعة عشرة من السوق بالشراكة مع المبادرة الوطنية لتنمية القطاع الزراعي وشركة stc البحرين، وبدعم من هيئة البحرين للسياحة والمعارض، مشيرًا إلى مواصلة اللجنة المنظمة استعداداتها لإطلاق الموسم الجديد والبناء على نجاح النسخ السابقة.

○ المهندس عاصم عبداللطيف.

وأشار وكيل الوزارة لشؤون الزراعة والثروة الحيوانية إلى أن عدد المزارعين البحرينيين المسجلين للمشاركة بلغ 39 مزارعًا، إلى جانب عدد كبير من أصحاب المناحل ومنتجي التمور وأصحاب المشاتل والشركات الزراعية، بالإضافة إلى المطاعم والمقاهي والمشاريع التجارية الصغيرة والأسر المنتجة.

ولفت إلى أن اختيار المشاركين من القطاع الزراعي سيتم بناءً على زيارات ميدانية يجريها فريق مختص من شؤون الزراعة والثروة الحيوانية، للتأكد من استيفاء الاشتراطات والمعايير المطلوبة للمشاركة، وضمان جودة المنتجات التي ستُعرض في السوق.

وبيّن أن الوزارة تحرص على تحقيق التنوع والتوازن في المشاركات بين مختلف القطاعات الزراعية والغذائية والمنتجات المحلية، بما يثري تجربة الزوار ويدعم دور السوق في تسويق الإنتاج المحلي وتشجيع المشاريع المرتبطة بالقطاع الزراعي.

وأضاف أن النسخة الرابعة عشرة من السوق ستشهد توسعًا في الفعاليات والبرامج المصاحبة، إلى جانب تخصيص مواقع جديدة داخل السوق، وزيادة عدد المتطوعين بالتعاون مع وزارة شؤون الشباب والجامعات المحلية، فضلًا عن دعم الأسر البحرينية المنتجة بالتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية، مشيدًا بما تبديه الجهات الرسمية والأهلية من تعاون ودعم لإنجاح الموسم الجديد.

الأمين العام لمجلس الشورى:

المشاركة في المحافل الدولية تعزز مسارات التحول الرقمي في العمل التشريعي



○ كريمة محمد العباسي.

شاركت كريمة محمد العباسي الأمين العام لمجلس الشورى، مع وفد من موظفي الأمانة العامة للمجلس، أمس (الأربعاء)، في الجلسة النقاشية السابعة بعنوان «الدروس المستفادة من التحول الرقمي في البرلمانات»، التي عُقدت ضمن أعمال المؤتمر العالمي للبرلمان الإلكتروني 2026، المنعقد في العاصمة البلجيكية بروكسل بتنظيم من الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمان الأوروبي، حيث تناولت الجلسة الخبرات البرلمانية المتعلقة بالتحديث والتحول الرقمي، وسلّطت الضوء على كيفية توظيف تقييمات البنية التحتية وخرائط الطريق في توجيه مسارات التحديث الرقمي داخل البرلمانات.

وأكدت الأمين العام أهمية المشاركة في هذه الجلسة، لما تتيحه من فرصة لنقل تجربة مملكة البحرين الرائدة في التحول الرقمي البرلماني، وإبراز ما حققه مجلس الشورى من تقدم في الترتيب الدولي ضمن مؤشر النضج الرقمي للبرلمانات، إلى جانب الاطلاع على تجارب البرلمانات المختلفة والتحديات التي واجهتها والحلول التي تبنتها، مشيرةً إلى أن الدروس المستفادة من هذه التجارب تمثل رصيدًا معرفيًا يسهم في تطوير خرائط الطريق الرقمية للمجلس، ودعم انتقاله من النضج الرقمي إلى مراحل متقدمة أخرى.

وتأتي هذه المشاركة في إطار حرص الأمانة العامة لمجلس الشورى على الحضور الفاعل في المحافل البرلمانية الإقليمية والدولية المتخصصة، بما يعزز تبادل الخبرات والتجارب الناجحة ونقلها وتوطينها في بيئة العمل البرلماني، ويسهم في تعزيز الحضور البحريني في الحوار الدولي حول مستقبل البرلمانات، وبناء شراكات معرفية مع البرلمانات والمنظمات الدولية، وتطوير قدرات الكوادر الوطنية بما يواكب أفضل الممارسات العالمية.

المهن الصحية تحصل على عضوية برنامج الصحة العالمية للرصد الدولي للأدوية

حصلت الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية على العضوية الكاملة في البرنامج الدولي لرصد الأدوية (WHO PIDM) التابع لمنظمة الصحة العالمية، في خطوة تعكس تطور منظومة اليقظة الدوائية في مملكة البحرين، وتعزز مشاركتها في الجهود الدولية الرامية إلى ضمان سلامة الأدوية وحماية الصحة العامة.

وأكد الدكتور أحمد محمد الأنصاري الرئيس التنفيذي للهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية أن الحصول على هذه العضوية يعكس ما وصلت إليه المملكة من قدرات فنية وتنظيمية في مجال اليقظة الدوائية، واستيفاء المتطلبات الدولية اللازمة للمشاركة في منظومة الرصد الدوائي العالمية، مشيرًا إلى أن هذا الإنجاز يأتي ثمرة للجهود الوطنية المتواصلة لتطوير أنظمة الرقابة الدوائية وتعزيز سلامة المرضى.

وأوضح أن هذه العضوية تتيح للفريق الوطني المختص باليقظة الدوائية المشاركة الفاعلة في شبكة دولية تضم المراكز الوطنية المعنية برصد سلامة الأدوية، والإسهام من خلال التقارير والمعلومات الوطنية في جهود الرصد الدوائي على المستوى العالمي، إلى جانب الاستفادة من البيانات والخبرات الدولية في الكشف المبكر عن المخاطر المحتملة المرتبطة بالأدوية وتقييمها واتخاذ الإجراءات التنظيمية المناسبة للحد منها.

وأضاف أن الهيئة ستواصل تطوير منظومة اليقظة الدوائية الوطنية وتعزيز آليات الإبلاغ عن التفاعلات الدوائية العكسية المشتبه فيها، بما يدعم الاستخدام الآمن والرشيد للأدوية، ويعزز دور مملكة البحرين في التعاون الدولي لحماية صحة الإنسان.

ويُعد البرنامج الدولي لرصد الأدوية التابع لمنظمة الصحة العالمية شبكة عالمية تضم مراكز اليقظة الدوائية الوطنية من مختلف دول العالم، وتهدف إلى تعزيز سلامة الأدوية من خلال جمع المعلومات المتعلقة بالتفاعلات الدوائية العكسية المشتبه فيها وتحليلها وتبادلها بين الدول الأعضاء.

وتتيح العضوية الكاملة للهيئة المساهمة في قاعدة البيانات العالمية لسلامة الأدوية (VigiBase)، التي يديرها مركز أوبسالا لرصد الأدوية (UMC) نيابة عن منظمة الصحة العالمية، والاستفادة من المعلومات الدولية المتعلقة بسلامة الأدوية، بما يدعم اتخاذ القرارات الرقابية المبنية على الأدلة العلمية، ويسهم في تعزيز حماية المرضى والصحة العامة.

هيئة الثقافة: انطلاق أعمال التنقيب الأثري في قلعة البحرين بالتعاون مع متحف زايد الوطني



في إطار التعاون المشترك بين هيئة البحرين للثقافة والآثار ومتحف زايد الوطني ينطلق مشروع «حوارات ماجان دلمون: تنقيب قلعة البحرين»، بمشاركة نخبة من علماء الآثار والمتخصصين في المتاحف من مملكة البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، لتنفيذ أعمال تنقيب أثري خلال شهري نوفمبر وديسمبر في قلعة البحرين، أحد أبرز المواقع الأثرية في منطقة الخليج العربي، المدرجة على قائمة التراث العالمي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

ويركز المشروع على دراسة الشواهد الأثرية المرتبطة بحضارة دلمون خلال العصر البرونزي، بهدف الكشف عن المزيد من جوانب التواصل التاريخي والثقافي والاقتصادي بينها وبين حضارة ماجان، واستكشاف طبيعة العلاقات التي ربطت بين المجتمعات في منطقة الخليج العربي قديماً. كما من المؤمل أن تسهم نتائج الأبحاث في تعميق المعرفة بشبكات التجارة والتبادل التي ربطت المنطقة بمراكز الحضارات المجاورة.

وفي هذا الشأن شهد موقع قلعة البحرين حضور الشيخ خليفة بن أحمد بن عبدالله آل خليفة رئيس هيئة البحرين للثقافة والآثار، والدكتور سلمان أحمد المحاري مدير عام الآثار بالهيئة، والدكتور بيتر ماجي مدير متحف زايد الوطني، والمستشار سيف خليفة الطنيجي من سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة لدى مملكة البحرين، للاطلاع على مجريات العمل بالموقع.

وبهذه المناسبة صرح الشيخ خليفة بن أحمد بن عبدالله آل خليفة رئيس هيئة البحرين للثقافة والآثار قائلاً: «تجمعنا بدولة الإمارات العربية المتحدة روابط أخوية تاريخيّة وثقافية راسخة، ونحرص على تعزيزها من خلال توسيع آفاق التعاون في مختلف المجالات، ولا سيما في مجال البحوث والتنقيبات الأثرية. ويسعدنا اختيار قلعة البحرين موقعاً لأول مبادرة أثرية وتعليمية مشتركة، نظراً إلى ما تتمتع به من أهمية تاريخية ترتبط بحضارة دلمون العريقة التي ازدهرت في البحرين قبل آلاف السنين، فضلاً عن كونها أول موقع في المملكة يدرج على قائمة مواقع التراث العالمي لليونسكو».

كما أشاد الشيخ خليفة بن أحمد بن عبدالله آل خليفة بدور متحف زايد الوطني في توثيق التاريخ المشترك للمنطقة، والإسهام في تعميق فهم ماضيها والحضارات التي تعاقبت عليها عبر القرون.

من جانبه، قال محمد خليفة المبارك رئيس دائرة الثقافة والسياحة في أبوظبي: «تجسد هذه الشراكة عمق الروابط الثقافية التي تربط دولة الإمارات العربية المتحدة بمملكة البحرين، والتزامنا المشترك بصون تراث المنطقة للأجيال القادمة. ومن خلال توحيد جهود فرق الآثار والمتاحف نمضي في تعزيز التعاون الثقافي، وإتاحة آفاق أوسع للتبادل المعرفي وتطوير الخبرات، وتعميق فهمنا للروابط التاريخية التي أسهمت في تشكيل هوية منطقتنا. وانطلاقاً من إرثنا المشترك، تسهم هذه الشراكة في دعم وتنشيط البحث العلمي، وتمكين الجيل القادم من العاملين في مجال التراث، ومواصلة دراسة التاريخ الغني لمنطقتنا، ومشاركته مع العالم».

وإلى جانب أهدافه البحثية يوفر المشروع فرصة تدريبية متخصصة لعلماء الآثار في بداية مسيرتهم المهنية والمتخصصين الشباب في قطاع المتاحف من البلدين الشقيقين، من خلال المشاركة في أعمال ميدانية بإشراف نخبة من الخبراء. وسيكتسب المشاركون خبرات عملية في أساليب التنقيب الطبقي، والتسجيل والتوثيق الأثري، ومعالجة المكتشفات وصونها، إلى جانب علم الآثار البيئي وتحليل البيانات الأثرية وتفسيرها، بما يسهم في تطوير مهاراتهم المهنية وتعزيز الخبرات المتخصصة لدى المؤسستين.

وعقب انتهاء أعمال التنقيب ستتواصل مخرجات المشروع من خلال تنظيم معرض مؤقت مشترك يستضيفه متحف زايد الوطني ومتحف البحرين الوطني، لعرض أبرز المكتشفات الأثرية وتسليط الضوء على نتائج الأبحاث، واستعراض شبكات التجارة والتبادل التي أسهمت في ازدهار حضارة دلمون وصلاتها بالحضارات القديمة في المنطقة.

ويشكل المشروع خطوة مهمة نحو تعزيز التعاون الأثري والثقافي بين مملكة البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة، من خلال الجمع بين البحث العلمي والتدريب المتخصص وإبراز المكتشفات الأثرية، بما يسهم في صون التراث الحضاري المشترك وإتاحة جوانب جديدة من تاريخ المنطقة أمام الباحثين والجمهور.

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تستعرض تجربة البحرين في تعزيز التسامح وحماية التنوع الثقافي خلال مؤتمر دولي بموسكو



على هامش مشاركة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في الاجتماع الحادي عشر للتحالف الأوراسي لأمناء المظالم بالعاصمة الروسية موسكو شارك وفد المؤسسة في أعمال المؤتمر العلمي والعملي الدولي العاشر بعنوان «تحديات حماية حقوق الإنسان: تبادل أفضل الممارسات بين أمناء المظالم»، الذي ناقش عددًا من القضايا الحقوقية ذات الاهتمام المشترك، وسبل تعزيز التعاون بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وهيئات أمناء المظالم وتبادل الخبرات في مجال حماية الحقوق والحريات الأساسية.

وخلال مشاركته في الجلسة الثانية من المؤتمر، التي عُقدت بعنوان «الحق في حرية الضمير والهوية الثقافية: حماية المعتقدات واللغات والتقاليد»، ألقى المهندس علي أحمد الدرازي رئيس المؤسسة كلمة استعرض فيها تجربة مملكة البحرين في تعزيز التسامح الديني والتعايش السلمي واحترام التنوع الثقافي، مؤكدًا أهمية تحقيق التوازن بين الحفاظ على الهوية الوطنية والتقاليد الثقافية وصون الحقوق والحريات الفردية من دون تمييز، وفقًا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

وأشار الدرازي إلى المبادرات الوطنية التي تعكس اهتمام مملكة البحرين بترسيخ قيم التسامح والحوار بين الأديان والثقافات، من أبرزها مركز الملك حمد العالمي للتعايش والتسامح، وكرسي الملك حمد للحوار بين الأديان والتعايش السلمي، وإعلان مملكة البحرين بشأن الحرية الدينية، مؤكدًا أهمية هذه المبادرات في تعزيز الاحترام المتبادل والتفاهم بين مختلف مكونات المجتمع.

كما تناول أهمية حماية التنوع اللغوي والثقافي، وضمان المساواة في التمتع بالحقوق والوصول إلى التعليم والخدمات العامة من دون تمييز، مشددًا على أن حماية الحرية الدينية والمحافظة على الأمن العام مسؤوليتان متكاملتان، وأن أي قيود على ممارسة الشعائر الدينية ينبغي أن تستند إلى القانون، وأن تكون ضرورية ومتناسبة مع الأهداف المشروعة، وفقًا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

واستعرض رئيس المؤسسة دور المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في تعزيز وحماية الحقوق والحريات، من خلال اختصاصاتها في تلقي الشكاوى ودراستها ومتابعتها، ورصد أوضاع حقوق الإنسان، وإجراء الزيارات الميدانية، ومراجعة التشريعات وتقديم التوصيات، إلى جانب برامج التوعية والتثقيف الحقوقي وبناء القدرات، مشيرًا إلى مبادرات المؤسسة في هذا المجال، منها استحداث منصب مفوض حقوق الطفل وإطلاق برنامج الزمالة البحثية في مجال حقوق الإنسان.

وأكد الدرازي أهمية تعزيز الحوار والتعاون بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وأمناء المظالم، وتبادل التجارب والممارسات الفضلى في معالجة التحديات المرتبطة بالتنوع الديني والثقافي، بما يسهم في الوقاية من التمييز، وترسيخ قيم التسامح والتعايش السلمي، وبناء مجتمعات أكثر تماسكًا وشمولًا.

وشهد المؤتمر جلسات نقاشية تناولت آليات حماية حقوق المواطنين في الخارج، والتعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان، وضمانات الحماية من الاتجار بالبشر وأشكال الاستغلال المعاصرة، إلى جانب مناقشة عدد من المبادئ والمقترحات الرامية إلى تطوير آليات التعاون بين المؤسسات المعنية بحقوق الإنسان وتعزيز فاعليتها في حماية الحقوق والحريات.



زيارة حقوقية لمتابعة أوضاع المستفيدين من منظومة العقوبات البديلة

قام وفد من أعضاء مجلس مفوضي المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بزيارة ميدانية لمجمع السجون المفتوحة التابع للإدارة العامة لتنفيذ الأحكام والعقوبات البديلة بوزارة الداخلية، وذلك في إطار ممارسة المؤسسة اختصاصاتها في متابعة أوضاع حقوق الإنسان، والاطلاع على البرامج والمبادرات الرامية إلى تعزيز التأهيل وإعادة الإدماج المجتمعي للمستفيدين من منظومة العقوبات البديلة.

وخلال الزيارة استمع الوفد إلى شرح حول مستجدات منظومة العقوبات البديلة وبرنامج السجون المفتوحة، وما تتضمنه من برامج ومبادرات في مجالات التعليم والتدريب والتأهيل المهني والدعم الاجتماعي، ودورها في تنمية قدرات المستفيدين وتهيئتهم للاندماج مجددًا في المجتمع.

كما قام الوفد بجولة ميدانية شملت عددًا من مرافق المجمع، اطلع خلالها على الخدمات المقدمة للمستفيدين، وآليات تنفيذ البرامج التأهيلية، والبيئة المهيأة لدعم مشاركتهم الإيجابية في المجتمع.

وتأتي هذه الزيارة ضمن جهود المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في متابعة البرامج والممارسات ذات الصلة بحقوق الإنسان، وتعزيز التعاون والتواصل مع الجهات المعنية، بما يسهم في دعم المبادرات الهادفة إلى صون الكرامة الإنسانية وتعزيز فرص التأهيل والإدماج المجتمعي.